

# فوضى تسعير الفضة في مصر تكشف عجز السوق المحلي عن ملاحقة السعر العادل



الأحد 5 أبريل 2026 09:40 م

كشفت اتساع الفجوة بين السعر المحلي للفضة والسعر العادل المرتبط بالأونصة العالمية وسعر الصرف حجم الخلل الذي يضرب سوقًا يفترض أنه يتحرك وفق حسابات واضحة لا وفق مزاج التجار وتوقيتات المضاربة في 30 مارس و2 أبريل تحركت الأسعار المحلية صعودًا وهبوطًا بسرعة لافتة، بينما بقيت الفجوة أعلى من مستويات مقلقة، بما يؤكد أن السوق لا يعكس القيمة الفعلية بقدر ما يعكس اضطرابًا في التسعير وضعفًا في الانضباط.

## سوق محلي يسبق العالم عندما يرتفع ويتباطأ عندما يهبط

أوضح رصد منصة آي صاغة أن الفضة عيار 999 سجلت في 30 مارس نحو 132.99 جنيهًا للجرام، ثم قفزت في 31 مارس إلى 137.99 جنيهًا، قبل أن تبلغ في الأول من أبريل نحو 138.92 جنيهًا، ثم تتراجع في 2 أبريل إلى 134.87 جنيهًا. هذه الحركة السريعة لم تكن في ذاتها المشكلة، بل في أن السوق المحلي ظل في أغلب الوقت أعلى من السعر العادل بفارق وصل إلى نحو 10 جنيهات للجرام.

ولفت سعيد إمبابي، المدير التنفيذي لمنصة آي صاغة، إلى أن تذبذب الدولار لعب دورًا مباشرًا في هذا الارتباك، إذ دعم انخفاضه المؤقت الأسعار ثم عاد لضغط عليها مع الارتفاع مجددًا. لكن هذه القراءة، رغم أهميتها، تكشف بدورها أن السوق المحلي صار أسيرًا لتحرك العملة بصورة شبه كاملة، حتى باتت علاقة الفضة بالأونصة العالمية تمر أولاً عبر فلتر الصرف ثم عبر هوامش التجار لا عبر آلية تسعير منضبطة.

وفي ظل هذه الصورة، لا يبدو مقننًا تفسير كل زيادة محلية بأنها استجابة طبيعية للعوامل الدولية، لأن البيانات نفسها أظهرت أن الفجوة انخفضت من نحو 10 جنيهات في 30 مارس إلى 5.7 جنيهات في 31 مارس، ثم عادت واتسعت في الأول من أبريل إلى 9.37 جنيهات. هذا التذبذب السريع يعني أن السوق لا يصح نفسه بقدر ما يعيد إنتاج اختلاله كل يوم بصيغة جديدة.

## خبراء الخارج يرون الضغط العالمي لكن السوق المصري يضيف أزمته الخاصة

يبين أولي هانسن، رئيس استراتيجية السلع في ساكسو بنك، أن الفضة تتحرك عالميًا بين عاملين متعارضين، أولهما الطلب الصناعي القوي والعجز المستمر في المعروض، وثانيهما التقلبات قصيرة الأجل الناتجة عن إعادة التوازن والمضاربات وارتفاع الحساسية للأخبار الكبرى. هذه الرؤية تفسر جانبًا من اضطراب السعر العالمي، لكنها لا تبرر وحدها أن يتحول السوق المصري إلى ساحة يسبق فيها السعر المحلي العالم عندما يصعد ويتأخر في الاستجابة عندما يهبط.

وأكدت نيكي شيلز، رئيسة أبحاث واستراتيجية المعادن في مجموعة إم كيه إس بامب، أن حالة عدم اليقين العالمية دفعتها إلى خفض نظرتها للفضة مقارنة بتقديرات أكثر تفاؤلاً سابقة، مع ترجيح استمرار تفوق الذهب في أجواء الخوف والتحوط. ومعنى ذلك أن السوق الدولي نفسه لا يمنح الفضة صك صعود مفتوح، لكن السوق المحلي تعامل في بعض اللحظات كأن الارتفاع قدر دائم، فوسع الهامش السعري وترك المشترين أمام تسعير أعلى من منطق السوق.

وفي موازاة ذلك، يكشف الفرق بين قراءة الخبراء الدوليين وحركة السوق المصري أن الأزمة هنا ليست أزمة فضة فقط، بل أزمة تسعير محلي يفقد مرجعية مستقرة. فحين يكون العالم نفسه منقسماً بين ضغوط الدولار ودعم الطلب الصناعي، تصبح الأولوية محلياً هي ضبط العلاقة بين السعر العالمي وسعر الجرام في مصر، لا ترك المستهلك يدفع فاتورة الارتباك مرتين، مرة في العملة ومرة في هامش المخاطرة المبالغ فيه.

## نشاط التداول يكشف سوقًا متوترة لا سوقًا ناضجة

أشار عدد تحديثات الأسعار اليومية إلى أن السوق لم يكن يتحرك بثقة، بل بتوتر واضح، إذ تراوح النشاط بين تحديث واحد وستة تحديثات يوميًا خلال الفترة محل الرصد، وسجل يوم 2 أبريل أعلى نشاط بالتزامن مع تراجع الأسعار وارتفاع الدولار، وهذه ليست علامة حيوية سوق بقدر ما هي إشارة إلى أن المتعاملين يتصرفون تحت ضغط اللحظة، لا وفق اتجاه محسوب أو تسعير مستقر يمكن البناء عليه.

ويرى فيليب سترايبل، كبير استراتيجيي السوق في مؤسسة بلو لاين فيوتشرز، أن الفضة قادرة على تسجيل تحركات حادة جدًا في فترات قصيرة، وأن المعدن قد يفقد نسبيًا كبيرة من قيمته ثم يعاود الارتداد خلال أسابيع قليلة. هذا الطابع العنيف في السوق العالمي يفرض محليًا قدرًا أكبر من الانضباط والشفافية، لكنه في مصر يُستقبل غالبًا بمزيد من الفوضى، كأن التقلب العالمي صار ذريعة جاهزة لتضخيم السعر لإدارته.

وفي ظل هذه الخلفية، يصبح الحديث عن عرض وطلب محليين مجرد نصف الحقيقة، لأن النصف الآخر يتعلق بغياب قاعدة واضحة تُلزم السوق بإعلان السعر العادل والفارق عنه بصورة يومية ومفهومة. فالمشتري لا يعرف على وجه الدقة أين تنتهي الكلفة الحقيقية وأين يبدأ هامش المبالغة، وحين تغيب هذه الحدود يتحول التاجر من ناقل للسعر إلى صانع له، وتفقد السوق معناها الطبيعي.

## النتيجة السياسية والاقتصادية لخلل التسعير

أكدت التطورات الأخيرة أن سوق الفضة في مصر لا تعاني فقط من أثر الدولار أو تقلب الأونصة، بل من بنية تسعير تسمح بتراكم فجوات غير مبررة ثم إعادة تدويرها على أنها واقع مفروض. وهذه النتيجة أخطر من ارتفاع السعر نفسه، لأنها تنقل عبء الاضطراب من المؤسسات إلى الأفراد، وتدفع المدخر الصغير إلى الشراء عند مستويات مبالغ فيها أو البيع تحت ضغط سوق لا تمنحه معلومة عادلة ولا إشارة موثوقة.

وأخيرًا أشار هذا المشهد كله إلى خلاصة لا تحتمل التجميل، وهي أن السوق المحلي لن يستقيم ما دام السعر العادل يُذكر في التقارير أكثر مما يُحترم في التداول. فالمشكلة لم تعد في معدن يتأرجح عالميًا، بل في إدارة محلية تسمح للفجوة أن تكبر ثم تطلب من المواطن أن يتعامل معها كأنها أمر طبيعي. وعندما يصبح الخلل قاعدة، لا يعود السؤال لماذا ارتفعت الفضة، بل لماذا تُرك السوق أصلًا بلا ضابط يحمي الناس من هذا العبث.